الفساد الاداري والمالي في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي

(اسبابه، انواعه، مظاهره، وسبل معالجته)

م.م. تغريد داود سلمان داود
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مكتب المفتش العام

المستلخص:

الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه، انواعه، مظاهره، وسبل معالجته). تعد ظاهرة الفساد الاداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان، وعلى الاخص الدول النامية، اذ اخذت تنحر في جسم مجتمعاتها، بدأت بالامن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والادارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات اعمار أو اعادة اعمار وبناء البنى التحتية، وتزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، نظرا" لطبيعة الاثار السلبية للفساد وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد تضمن البحث تحديد مفهوم الفساد الاداري والمالي وتحديد مظاهره واسبابه واثاره وانواعه والمعالجات والحلول للفساد الاداري والمالي في العراق، مع بيان أهم المناهج الفكرية التي تعني بدراسته فضلا" عن الجهات المسؤولة على مكافحته في العراق. أما الغرض من البحث هو التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تؤيد ان الفساد الاداري والمالي ظاهرة قديمة اصابت الجهاز الاداري في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في القرن الماضي وزادت حدتها بعد عام 1968 لكنها اصبحت اكثر وضوحا" بعد احداث 2003/4/9. ومن اهم التوصيات التي نوصي بها هي أهمية تطوير قوانين مكافحة الفساد باستمرار وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين. ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد إلا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع.

ونخلص من كل ما تقدم ان مسؤولية خلق بيئة نظيفة من أفة الفساد هي مسؤولية تضامنية تعاونية لا يمكن أن تحقق اغراضها الا بتظافر جهود الدولة والمواطن، ومؤسسات المجتمع المدني .

الكلمات المفتاحية : الفساد الاداري والمالي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract

Financial and administrative corruption in Iraq and economic and social impact (its causes, types, manifestations, and ways to treat). is the phenomenon of financial and administrative corruption of dangerous phenomena facing countries, particularly developing countries, as it took the slave women in the body of their communities, began to security and the subsequent paralysis in construction and economic development process, which involves the destruction of the economy and the financial and administrative capacity and hence the state deficit to meet the challenges of reconstruction or the reconstruction and rebuilding of the infrastructure, and the increased attention to the issue of corruption since the second half of the eighties of the last century, because of "the nature of the negative effects of corruption and the economic and social development, has The research includes defining the concept of financial and administrative corruption and to identify manifestations, causes, effects and types of processors and solutions to the corruption of administrative and financial in Iraq, with an indication of the most important intellectual curriculum, which means his studies as well as "all those responsible to combat in Iraq. The purpose of the research is to reach a number of conclusions and recommendations supports that the administrative and financial corruption old phenomenon hit the administrative apparatus in Iraq since the founding of the Iraqi state in the last century and increased Hdnha after 1968 but became more pronounced "after the events of 9/4/2003 0, and the most important recommendations that we recommend is the importance of the development of anti-corruption laws constantly and the imposition of strict sanctions against the perpetrators of crimes of corruption and punish deviants senior Almaolin. and no matter how many components of corruption, its causes, the results are in one pot, but it is economic waste material and financial resources of the community.

We conclude from all of the above that the responsibility to create a clean environment from the scourge of corruption is the responsibility of cooperative solidarity can not achieve its objectives, but Ptzafar efforts of the State and the citizen, and civil society institutions .

Key words: administrative and financial corruption, economic and social effects.

المبحث الاول
منهجية البحث

المقدمـــــــة :

لقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد الاداري والمالي منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي ومن ثم تأسيس الدولة العراقية وزادت حدتها بعد عام 1968 لكنها اصبحت اكثر وضوحاً بعد احداث 2003/4/9 نظراً لطبيعة الاثار السلبية للفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ثبت بالدليل القاطع ان حجم الظاهرة اخذ بالتفاقم والتزايد الى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كبيرة بالجهود وربما بالانهيار.

لقد كان العراق من بين تلك الدول التي ابتلت بهذه الظاهرة من تبذير للاموال العامة والاسراف غير المحسوب على مر العصور ومن دون رقيب أو حسيب تبددت على أثره ثروا ت البلاد وباتت مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي هي السائدة في المجتمع.

ومن هنا يمكن القول ان تحليل ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق من الصعوبة بمكان من دون ربطها بتاريخ الظاهرة في ظل اوضاع انظمة الحكم المتعاقبة على الدولة، فالفساد في العراق ليس وليد اللحظة الانية، بل متجذر في البيئة المجتمعية منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة، ولاقت هذه المشكلة (الفسادCorruption) أهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس اطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

وخلاصة القول : يشكل الفساد بنوعيه (الاداري والمالي) المعوق الاساسي لعملية النهوض في اي مجتمع أو بلد، وحيث ان الفساد لم يقتصر على مجال معين أو بلد معين أو على حقبة معينة بذاتها وانما يمكن ان تجد حالات الفساد في كل العصور التي مرت على الانسانية، وان اساليبه تتطور مع تطور الحضارات في المجتمعات[1].

1- <u>مشكلة البحث</u> :

لقد اضحت ظاهرة الفساد الاداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية ذات انتشار واسع بجذور عميقة تأخذ ابعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، فضلاً عن يمتلك موضوع مكافحة الفساد، على امتداد حياة الشعوب أهمية متقدمة. فطرائق المعالجة متعددة، والغايات التي تدفع اليه، خصوصاً حين تمر الشعوب بفترات انتقالية في حياتها، وحين تكون عند مفترق طرق بين مرحلتين. ومما يؤيد من أهمية التصدي للفساد المالي والاداري، ارتباطه بحياة الشعوب اليومية وبمستقبل اجيالها[2].

ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي ليست بظاهرة حديثة، الا انها ما زالت تستأثر بأهتمام كبير من قبل المجتمعات النامية والمتقدمة منها أكبر لهذه الظاهرة في العالم عامة والعراق خاصة بتجاوز القوانين والانظمة مشكلة متأصلة ومتعاقبة عبر انظمة الحكم في العراق وتأثيرها وانعكاساتها الخطيرة بالنسبة لمستقبل الدولة في الجوانب (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية)، ويتمثل الفساد الاداري بعدم

نزاهة الافراد (سلوكياً، وظيفياً، مالياً)، وقد تآثر الاقتصاد العراقي بهذه الظواهرالتي بدأت تنحر في هيكلية الدولة. وعجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر، نعم ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي متفشية في الدولة العراقية. ولكن هناك جهات رقابية رادعة لهذه الظاهرة في الدولة من خلال الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد ان كانت محليا" أو دوليا" اضافة الى ذلك توجد هنالك معالجات وحلول للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق منها على سبيل المثال (المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة... الخ).

2- هدف البحث :

يهدف البحث الحالي الى توضيح الفساد الاداري والمالي (انواعاً واسباباً ومعالجاته) وكذلك اثبات العلاقة الموجبة بين الفساد الاداري والمالي في العراق والعالم اجمع وبين انتشار المؤسسات الرادعة ومردوداته من خلال توضيح الكيفية التي ينخفض فيه الفساد الاداري والمالي بسبب وجود انتشار المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية لمكافحة هذا الفساد مع تبيان المعالجات، زيادة عن وجود الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد بكل انواعه واشكاله، ومحاولة وضع بعض المقترحات العلاجية لعلاج مظاهر الفساد الاداري والمالي في العراق، وما علينا آلا ان نشخص مظاهره لانه يأخذ اشكالاً متعددة ليتسنى لنا تشخيص آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من العلاج اللازم للتخفيف من حدة اثاره المتنوعة ولا سيما الاقتصادية منها

3- أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية المواضيع التي نتطرق لها، من خلال وضع السيل الكفيلة للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي ومعالجته بأسرع وقت، ونظراً لكون الفساد الاداري في العراق يمثل مكاناً كبيرا" في جميع مجالات الحياة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمالية)، وعليه قرض القوانين الصارمة بحق كل مفسد ومراقبته من قبل جهات مسؤولة (حكومية، منظمات، منظمات، مكاتب المفتشين العموميين) فهذا يؤدي الى انخفاض الفساد بأنواعه المتنوعة، مع تحديد مسببات هذه الظاهرة التي ادت الى ظهورها بشكل واضح في هذا العقد.

المبحث الثاني

مدخل الى ظاهرة الفساد

اولاً: مدخل الى الفساد الاداري والمالي

ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي تعرقل عملية البناء والتقدم في كافة المستويات (الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والثقافية) لعموم أبناء المجتمع، فهي تهدر الاموال والثروات والوقت والطاقات، وتعرقل أداء المسؤوليات وانجاز الوظائف والخدمات، فهي تمثل انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبات الرسمية لتحقيق مكسب مالي شخصي، ويعرف من خلال المفهوم الواسع بانه الاخلال بشرف الوظيفة ومهنيتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص، وكذلك هو اخضاع المصلحة العامة للمصالح الشخصية، وغالباً ما يكون طريق وسطاء ولا يكون مباشر.

ثانياً: مفهوم الفساد الاداري والمالي واسبابه وانواعه ومظاهره

1- تحديد مفهوم الفساد الاداري والمالي ... نظرة مفاهيمية

أ- **مفهوم الفساد الاداري والمالي:**

ليس هنالك تعريفاً محدداً للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، ولكن ظاهرة الفساد حظيت في الاونة الاخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات الانسانية (الاقتصادية، القانون،علم السياسة،علم الاجتماع)، فإن الفساد Corruption مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته، والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في آي تنظيم يكون فيه للشخص قوة سيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة تفسير دمة أو صاحب قرار [3] أما فيما يخص موضوع بحثنا (الفساد الاداري والمالي) فقد وردت ان تفسير معنى **الفساد** اذ تعني كلمة **الفساد**في معاجم اللغة **(فسد)** ضد **(صلح) آي** بمعنى البطلان، فيقال فسد الشيء آي بطل واضمحل [4]، فالنظرة الى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تفسير **الفساد**. ومن التعريفات هي :

- من وجهة نظر الباحثين الاقتصاديين : فتركزت بحوثهم في **الفساد** في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة اخرى .
- اما البحوث القانونية فأنها تعتبر **الفساد** انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية وبالتالي فأن هناك اجماع على ان للفساد أثرا" مدمرا" على حكم القانون ولا سيما اذا ما طال القضاء[5]
- اما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية[6].
- بينما يرى علماء الاجتماع **الفساد** بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة[7].
- ومن ابرز التعريفات الواردة بشأن موضوعية **الفساد** هو التعريف الذي وضعته منظمة الشفافيةالدولية **(TI T ransparency International)**، **حيث عرفه على انه** (سؤ استعمال الوظيفة في القطاع العام من آجل تحقيق مكاسب شخصية)[8]. **أو هو** (اساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص).
- أما صندوق النقد الدولي**IMF**فقد عرفه بأنه (علاقة الايدي الطويلة المعتمدة التي تهدف الى استحصال الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد، أو لمجموعة ذات علاقة من الافراد).
- يعرف **الفساد** على **أنه** (النشاطات التي تتم داخل الجهاز الاداري والتي تؤدي الى انحرافذلك الجهاز عن اهدافه لصالح اهداف خاصة سواء ذلك باسلوب فردي أو جماعي) [9].
- ويعرف على انه (ذلك السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام في سبيل تحقيق مصلحة خاصة [10].

واخيرا" ليس هناك تعريف محدد **للفساد**، الا بعد تحديد نوع **الفساد**، حيث ان لكل نوع من انواع **الفساد** تعريفه الخاص به [11].

ب- اسباب الفساد وتأثيراته

يمكن تحديد اسباب الفساد بما يأتي :

1- <u>اسباب اقتصادية</u> :

وتعد من آهم اسباب انتشار الفساد في البلدان الفقيرة والنامية، ومنها العراق، : عدم تحديدالرواتب والامتيازات بطرق علمية، وعدم وجود نظم للحوافز والمكافأت والمزايا الوظيفية التي تساعد الموظفين على بذل المزيد من العطاء أو التمسك باخلاقيات الوظيفة، ومتطلبات العمل وتخلق لديهم الولاء لمنظماتهم وتغنيهم عن مصادر الدخول الاضافية غير المشروعة لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية المرتفعة [12].

2- **<u>اسباب ادارية وتنظيمية</u> :**

وتتمثل في الاجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها، وضعف المؤسسة بسبب عدم الاعتماد على الكفاءات في كافة الجوانب الادارية [13].

3- **<u>اسباب مالية</u> :**

ويتمثل الفسا د المالي في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية المالية التي تساهم في تنظيم مسير العمل الاداري والمالي للحكومة أو مؤسساتها ومخالفتها تعليمات اجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة اثار هذا الجانب في (الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي والمحاباتوالمحسوبية favoritism في التعينات الوظيفية).

4- **<u>اسباب اجتماعية</u> :**

الفساد هو وصف مشين للسلوك غير السليم الناتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية، حتى ان علماء الاجتماع يحددون مفهوم الفساد :بانه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

ت- <u>انواع الفساد</u>:

1- فساد من حيث الحجم :

أ- الفساد الصغير Minor Corruption فساد (الدرجات الوظيفية الدنيا).

وهو الفساد الذي يمارس من قبل فرد واحد دون تنسيق مع الاخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الاخرين [14].

ب- الفساد الكبير Gross Corruption(فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين)

والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو اهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة [15].

2- فساد من ناحية الانتشار :

أ- **فساد دولي** :ان ظاهرة الفساد تأخذ ابعاداً واسعة وكبيرة وتصل الى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر، وتصل الامور ان تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينهما، لهذا فهو الاخطر وعلى مدى واسع .

ب- **فساد محلي** :يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والافراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات اجنبية تابعة لدول اخرى [16]

ت- مظاهر الفساد الاداري

ياخذ الفساد الاداري اشكالا" متعددة، ومن ابرز السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد في العراق هي الاتي :

أ-**نهب المال العام** : أي سؤ استعماله بالمكان الصحيح له، مثلا" المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الامور الشخصية – اقامة الحفلات والدعايات 0000 الخ). والتي تخرج عن حدها الغير معقول.

ب- **الرشوة** Brther : وتعني حصول الشخص على منفعة من آجل تنفيذ عمل خلاف التشريع أو اصول المهنة.

ت- **المحاباة** Favoritism : آي تفضيل جهة على آخرى في الخدمة بغير وجه حق مثلا" في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار [17].

ث- **المحسوبية** :Nepotism آي تنفيذ اعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها [18].

ج- **عدم احترام العمل** : مثلا" التآخير من الحضور صباحا" والخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي وغيرها من الامور يتصرف بها الموظف.

ح- **الابتزاز والتزوير** :

وهو الحصول على اموال من طرف معين مستغلاً موقعه الوظيفي مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصفبالفساد مثلا" (تزويرالشهادة الدراسية، أو تزوير النقود ...الخ)

ر- **تهريب الاموال** : يقوم المسؤولون الحكوميون بتهريب الاموال التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية وغير شرعية الى مصارف واسواق المال في الدول الاجنبية وخاصة اوروبا والولايات المتحدة الامريكية لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك تلك الدول لقاء فوائد مرتفعة أو شراء اسهم في شركات اجنبية أو شراء عقارات.

ز- **التباطؤ في انجاز المعاملات** وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية، آما في العراق فقد بلغ الفساد الاداري والمالي خلال العامين السابقين مستوى قياسياً غير مسبوق، الامر الذي جعل العراق يمثل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الاداري والمالي.

س- **الواسطة** Wasta : أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفوء.

المبحث الثالث

((الفساد الاداري))

اولا": الفساد الاداري في العراق :

العراق كغيره من البلدان المتحولة، تعرض وبتأثير عوامل خارجية وداخلية الى تحديات هدمت البنى المؤسسية وعمقت مخاطر التمييز الاجتماعي، وأدت بشكل أو بأخر الى تصدع في مستوى الآمن الاجتماعي، كما تعرضت الى تحديات جديدة تمثلت في ارتفاع مستويات الجريمة المنظمة والفساد (الاداري والمالي) والحراك الاجتماعي المزيف، وجنوح الاحداث والادمان على المخدرات، كما شهدت التنمية البشرية انخفاضاً كبيراً بسبب تدهور البنى التحتية تأخر عمليات (التعليم) وتخلفها وصعوبة ايجاد فرص عمل دائمة وظروف معقدة تتصل بالجانب الاقتصادي والمعيشي (دخل منتظم، القروض، السكن...الخ)

ان تلك الظاهرة من الانحراف تتميز بطابع الضرر الشامل والممتد، والتي تنعكس سلبا" على حياة عامة الناس ومكانة الدولة في المجتمع الدولي ومستقبلها الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد، فجرائم الارهاب التي اخذت طريقها الى المجتمع العراقي مؤخراً، تصيب الايراد والممتلكات العامة والبنى التحتية واسباب الرفاهية الاجتماعية، كما تصيب جرائم الفساد (الاداري والمالي) التي تستنزف جزءاً كبيراً من الاموال العامة وايرادات الدولة والمنح والقروض التي تقدمها الدول المتقدمة والبنوك الدولية، مما يعيق خطط البناء والتنمية، ويضر بحقوق عامة الناس في أدنى متطلبات الحياة (الصحة، التعليم، الغذاء ...)[19].

ثانياً:المعالجات والحلول للفساد الاداري والمالي في العراق :

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الاخرى والتي يساعد فهمها على مكافحته وهي الاتي:

1- المحاسبة :

وتعني اتخاذالاجراءات المناسبة تجاه مرتكبي المخالفات من موظفي المؤسسات الحكوميةسواء كانت هذه المخالفات (قانونية أو ادارية أو اخلاقية) وتكون المحاسبة عن طريق المتابعة القانونية والادارية والاخلاقية.

2- المساءلة :

وتعني تقديم الاشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، بشكل تفصيلي يوضح الايجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

3- الشفافية :ويتصل بجانبين هما :

أ- يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها [20].

ب-يتعلق بالاجراءات والغايات والاهداف التي يجب ان تكون علنية غير سرية لأي سبب من الاسباب.

4- النزاهة :

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والامانة والاخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية الا ان الاول يتصل بقيم اخلاقية معنوية. بينما يتصل الثاني بنظم واجراءات عملية [21].

5- صياغة القوانين التي تحارب الفساد بجميع مستوياته.

6- دعم وتعزيز دور الهيئات الرقابية العامة على اعمال الحكومة والوزراء.

7- تبسيط وسائل العمل باستخدام الوسائل الحديثة بما يضمن تحديد مهل زمنية، لانجاز المعاملات في الدوائر الحكومية بأقل كلفة ممكن وباسرع وقت واقرب مكان ممكن.

8- اجراء تنقلات دورية للموظفين المكلفين بتقديم خدمة عامة كلما امكن ذلك.

9- تبني نظام ديمقراطي يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

10- بناء جهاز قضائي مستقل قوي ونزيه، وابعاده عن المؤثرات التي تؤثر على عمله، مع الالتزام من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة على احترام وتنفيذ احكام القضاء.

11- تنمية دور الجماهير في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية التي تنشر عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية، لتوضيح مخاطر الفساد واثاره السلبية على المجتمع [22].

12- اعتماد مبدأ الشفافية في العقود والمناقصات الحكومية.

13- تنشيط مؤسسات الضريبة والكمارك وتعزيز كوادرها باصحاب الكفاءة والخبرة.

14- تحقيق العدل في توزيع الثروات والدخول، واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره المورد الاساسي للفساد.

15- الشروع في اصلاحات اقتصادية ومالية تطال مختلف مناحي الحياة في الدولة، وهي مسألة ليست مقتصرة على محاربة الفساد بل تتعداها الى صعيد المقارنة التنموية الشاملة ووضع الخطط الاقتصادية الكفيلة بمعالجة ظواهر البطالة والتضخم اللذان يولدان الفساد في اشكاله المختلفة.

16- التفتيش الدوري بين الدوائر والوزارات، وتقديم التقارير الخاصة بذلك.

17- اجراء التحقيق لكل حالة فساد للمسؤولين والموظفين ومثولهم امام لجنة قضائية لمساءلتهم، وتكون جميع مداولاتهم معلنة.

18- انشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف والمتابعة على الوزارات السائدة.

ثالثاً: مكافحة واجتثاث الفساد الاداري والمالي

ويتم من خلال منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة من الآليات والاجراءات المتكاملة في مقوماتها والمنوازية في امنوازية في انطلاقتها، وجاء في انفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (ان اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب هو أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة). وكثيراً ما يتفشى الفساد في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية وتشهد تغيرات سياسية متمثلة بالانتقال من الحكم الشمولي الى الحكم المعتمد على مقومات الديمقراطية، وركائز الحكم الصالح، واذا كانت الادارة السياسية قوية وفعالة فاعنها

تسعى الى تحجيم هذه الظاهرة وتتعالى االاصوات والمطالبات من الجمهور بالمساءلة والمحاسبة لجميع الفاسدين، وفي مختلف مستويات الحكم والوظيفة العامة، والفساد جريمة يرتكبها الموظف العام القائم بالخدمة العامة، وتكون المصلحة العامة المجني عليه في جميع جرائم الفساد، وان العراق ابتلى بهذه الآفة الخطيرة بعد احداث 2003/4/9، وعلى أثرها سرقت وتبددت ثروة البلد، وسادت مظاهر عدم احترام وهيبة القانون فأن البعد القانوني لهذه الظاهرة يمثل المدخل العلاجي لمكافحتها[23].

رابعا":الاثار المرتبة على الفساد الاداري والمالي

ان الاثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية أخلاقية، كما ان حصر أثاره في الاضرار الاقتصادية الناتجة عنه يعتبر تقليلا" من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل فأن للفساد نتائج مكلفة على نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن اجمال الاثار المترتبة على الفساد كالاتي:

1- الاثار الادارية والمالية على التنمية الاقتصادية :

يقود الفساد الى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية ومنها :

أ- تدني كفاءة الاستثمار العام، واضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المتخصصة للاستثمار وتسيىء توجيهها أو تزيد كلفتها.

ب-ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج البلد وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر

ت- تردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع

ث-هجرة الكفاءات الاقتصادية، نظرا" لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في اشغال المناصب

ج-ضياع اموال الدولة التي يمكن استغلالها في اقامة مشاريع تخدم المواطنين.

ح- ارتفاع تكلفة المعاملات.

خ- الحد من النمو الاقتصادي.

د- تشويه القرارات الاقتصادية.

ذ- تدني مستويات المنافسة والابتكار.

ر- اثره على الايرادات الحكومية.

ز- سؤ توزيع الموارد.

س- عدم تقديم المساعدات من قبل الدول الاجنبية للدولة.

ش- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية للمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الايرادات العامة.

2- آثار الفساد على النواحي الاجتماعية :وتتمثل في

يؤدي الفساد الى تشويه القيم الاخلاقية القائمة غلى الصدق والامانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وهذا الآثر يتم عبر عدة طرق آهمها الاتي :

أ- انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى افراد المجتمع.

ب- تراجع مستويات المعيشة يؤدي الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الامر يساعد على تراجع المستويات المعيشية.

ت- أنتشار الجرائم بسبب غياب القيم والشعور بالظلم لدى الغالبية التي تؤدي الى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة [24].

ث- زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل (التعليم والسكن) وغيرها من الخدمات الاساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها، مما ينعكس سلبا" على الفئات الاكثر حاجة الى هذه الخدمات[25].

3- **آثار الفساد على النواحي الادارية** :وتتمثل في

أ- يعد الجهاز الاداري أول المتأثرين بتداعيات الفساد الاداري، فالادارة الفاسدة تنتج سياسات فاسدة وقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الاداري ولا تستجيب لمصالح المواطنين وانما لتخدم مصالح الراشين.

ب- ويؤدي الفساد الى عدم وضوح الشخص المناسب في المكان المناسب بسبب سيطرة الواسطة والمحسوبية والرشاوى في تعبئة الشواغر وتجاهل معيار الكفاءة والجدارة في التعيين والترفيع [26].

ت- عدم احترام اوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو نمضية الوقت في جراءة الصحف واستقبال الزوار.

ث- الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل .

ج- عدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

المبحث الرابع

((المناهج الفكرية للبحث))

اولاً: المناهج الفكرية لدراسة الفساد الاداري: وتتمثل في (3) مناهج وكالاتي :

1- المنهج القيمي :

ويعرف على انه القصور القيمي عند الافراد والذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة [27].

2- منهج المعدلين الوظيفيين :

وقد عرف الفساد اداري والمالي بأنه : الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية أو غير قانونية للقيام بعمل ما وذلك لصالح مقدم الحوافز وبالنهاية يلحق الضرر بالمصالح العامة [28].

3- منهج اللامعدلين :

فقد عرف الفساد الاداري بأنه : من الظواهر السيئة المستخدمة من قبل السلطة الرسمية ومنها مخالفتها للانظمة والقوانينوالمعايير الاخلاقية، وتأثيرهاوبالتالي على اهداف المصلحة العامة ككل نتيجة تأثيرها السلبي ضمن النظام الاداري وهذه الظاهرة نتائجها عن انحرافات سلبية فهي ستولد اقرارات سلبية على النظام الاداري والموظفين، والجمهورهم الذين يتحملون أعباءها، وقد تحدث آما بشكل فردي أو جماعي، وتهدف هذه الظاهرة الى الانحراف عن المسارالحقيقي للنظام الاداري، وذلك لتحقيق اغراض غير مشروعة، وتحقيق عوائد غير شرعية للشخص القائم بها، ولا تكون بالضرورة عوائد مالية.

ثانياً: الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد الاداري والمالي (دولياً)

هنالك نوعان من الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد الاداري والمالي وهما : أ- المحلي ب-والعالمي / وحددت الجهات الاتية كجهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الاداري على نطاق **عالمي** وهي :

1- منظمة الامم المتحدة :حيث اصدرت الامم المتحدة عدد من القرارات لمواجهة ظاهرة الفساد من خلال قناعتها بمخاطر الفساد في تهديد استقراروأمن المجتمعات والحد من القيم الديمقراطية وعرقلة معدلات التنمية بشكل عام، وكذلك اصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد 2004 أنضمت اليها العديد من دول العالم

2- البنك الدولي :الذي وضع عدداً"ت من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة، الفساد ومساعدتها على الانتقال من حالة الفساد المنظم الى بيئة ذات حكومة احسن أداءا" مما يقلل من الاثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاقتصادية.

3- صندوق النقد الدولي : والذي يقوم بتعليق المساعدات المالية لآية دولة يثبت ان الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية

4- منظمة الشفافية العالمية :أنشات هذه المنظمة عام 1993 وهي منظمة غير حكومية لا تعمل من آجل الربح بل تكرس كل جهودها لمكافحة الفساد والحد منه وتعتبر هذه المنظمة من اكثر المنظمات الاهلية نشاطا" وفعالية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية اقليماً ودولياً [29].

ثالثا" : الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد محليا" في العراق :

في العراق توجد **(ثلاث)** مؤسسات أو جهات حكومية رقابية تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الفساد الاداري والمالي وهي كالاتي :

1- هيئة النزاهة العامة :

وهي جهاز حكومي مستقل أنشىء بموجب الامر (55) لسنة 2004 يتولى تنفيذ وتطبيق القانون وبشكل نظامي في طريق :

أ- التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها منتسبوا الحكومة العراقية، كقبول هدايا ورشاوى واستخدام أساليب المحسوبية والمنسوبية والتميز على الاساس العرقي أو الطائفي أو القبلي في التعامل أو استخدام االاموال العامة لغير الاغراض المخصصة لها واستغلال السلطة والنفوذ الرسمي لتحقيق مآرب شخصية .

ب- وضع اسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك الذي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة والقطاع المختلط كشرط للتعيين.

ت- اعتماد معايير شفافة لكشف المصالح المالية لكبار مسؤولي الدولة.

ث- القيام باعداد برامج وندوات شعبية واسعة ومتكررة، لتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة.

ج- اقتراح تشريعات أو تعديلات للقوانين النافذة لتعزيز بناء دولة القانون.

ح- اتخاذ اجراءات اخرى حسب الظروف والحاجة لاجتثاث الفساد وتبني ثقافة مبنية على النزاهة والشفافية والتعامل العادل والشعور بالمسؤولية داخل الحكومة [30].

2- **المفتشون العموميون :**

انشأت مكاتب المفتشين العموميين بموجب الامر (57) لسنة 2004 في الوزارات كافة لاخضاعها لاجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف على الوزارات، وكذلك منع وقوع حالات التبذيرواساءة استخدام السلطة.

والحيلولة دون وقوعها والتعرف على الاعمال المخالفة القانونية، والتعاون مع هيئة النزاهة العامة عن طريق رفع تقارير عن حالات الفساد في الوزارة المعنية [31].

3- **ديوان اللرقابة المالية:**

وهي المؤسسة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، والتي انشأت بموجب الامر (77) لسنة 2004، وهي تعمل على تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الموضوعية حول العمليات الحكومية والاوضاع المالية وتعزيز الاقتصاد والكفاءة من خلال القيام بمهام التدقيق المالي والاداني وتقييم البرامج، كما تعمل كحارس عام للتعرف على الاحتيال والتبديد واساءة الاستعمال من خلال تعزيز مكافحة الفساد والامانة في الحكومة العراقية [32].

المبحث الخامس

«الاستنتاجات والتوصيات»

أولاً:الاستنتاجات

في ضؤ ما تم عرضه في البحث، تم التوصل الى النتائج الاتية :

1- لم تكن ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق حديثة الولادة وانما ترجع جذورها الى الاحتلال العثماني للعراق، ومن ثم تأسيس الدولة العراقية وزادت حدتها بعد عام 1968 لكنها اصبحت اكثر وضوحا" بعد احداث 2003/4/9.

2- افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداءً من الادارات العليا، حيث اصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها.

3- 0تعد (**المحسوبية**) من صور الفساد الاداري، اما لحساب آقارب أو اصدقاء سميت (**محاباة**)، وان كانت لارضاء وسيط سميت (بالواسطة)، وتعد المحسوبية من اخطر مظاهر الفساد الاداري لانه غير مرئي وغير ملموس، ولا يسهل اثباته بأدلة.

4- زعزعة القيم الاخلاقية القائمة على الصدق والامانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الاخلاقية الى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم.

5- افتقار المراقبة والمسائلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداءاً من الادارات العليا، حيث اصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها.

6- يؤدي الفساد الى ضعف الاستثمار وهروب الاموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه المواد في اقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

7- ان آلية الاجور والرواتب المعتمدة في قطاع الدولة تؤثر على أداء العاملين فيه، وتدفع بعضهم الى الفساد.

8- ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي هي مشكلة كبيرة تغلغلت في مختلف الانظمة والدول ولمتقتصر على دولة، فقد أصابت هذه الظاهرة الدول المتقدمة والنامية والغنية والفقيرة والمثقة والمتخلفة ثقافياً.

9- التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام امكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الاموال.

10- ان الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد الاداري والمالي محليا" تقع على عاتقها مسؤولية القضاء على هذه الظاهرة تساندها القوانين الصارمة ضد مرتكبي الخطأ وفرض العقوبات عليهم واحالتهم الى المحاكم المختصة لتقليل من حدتها بين موظفي فئات الدولة.

11- ان المناهج الثلاث ابرزت ان الفساد الاداري ظاهرة سلبية نتيجة للاثار السلبية المترتبة جراء هذه الممارسة وهناك اتفاق كبير على ذلك.

12- ان التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ويولد شعور دائم بالغبن والظلم والحيف لدى فئات كثيرة من المجتمع.

ثانياً: التوصيات

في ضوءالاستنتاجات التي توصل له البحث، فأن مواجهة الفساد الاداري يجب ان تكون بعلاج العوامل المسببة له وليس اعراضه، لذا فأن البحث يوصي بما يأتي :

1- وضع الحلول الصحيحة لمعالجة الفساد باستخدامها التقنية الحديثة والرقابة الالكترونية فأن هذه الاجهزة لا يمكن ان تساوم كما هو معمول في جميع دول العالم باستخدام البطاقة الذكية أو ربط الشركات بمنظومة (WORKNET). فهذه الآليات تعتبر نظاماً محصناً من التزوير والفساد الاداري.

2- ان يخصص يوم عالمي لمكافحة الفساد يشارك فيه المعنيون في اعداد برامج وانشطة يساهم بها رجال القانون والتربية والتعليم لتوضيحمفاهيم النزهة ورصد مكافحة الفساد في دوائر الدولة من خلال اسلوب العمل ومكافأة الموظفين المخلصين مادياً ومعنوياً.

3- تنمية العلاقات من المنظمات الدوليت من المنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفسادي وترسيخ الشفافية وغسيل الاموال وخاصة منظمة الشفافية الدولية والمشاركة في جهود البنك الدولي في مجال مكافحة الفساد.

4- الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات.

5- اهمية ايجاد اتفاق جماعي على معيار للقيم، واهمية امانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا، ونشر التعليم وتوعية الموظفين، ومحاسبة الموظفين المقصرين وتبسيط اجراءات العمل والتخلص من المعوقات الادارية، وتقويم ومكافأة الموظف الامين، واعادة النظر بمستويات الرواتب والاجور من فترة لاخرى.

6- ضرورة العمل على تحصين النفس ومن ثم المجتمع من خلال ارساء القيم الدينية والاخلاقية التي تتصدى لهذه الظاهرة.

7- تفعيل دوائر المفتشين العاميين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية.

8- تحديد مواطن الازدواجية في مهام العمل وطرق االعلاج المناسبة اداريا.

9- ينبغي ان تدعم المنظمات الدولية دعماً فعلياً الجهود الرامية الى الحد من الفساد.

10- خلق رأى عام يرفض الفساد (دينياً واخلاقياً) لاثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة آي تثقيف المجتمع وتحويله للولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة الى الامة والدولة.

11- مكافحة البطالة والتضخم وبصفها (البطالة المقنعة) عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية.

12- أهمية تطوير قوانين مكافحة الفساد باستمرار، وفرض العقوبات الصارمة على مرتكبي جرائم الفساد، ومعاقبة المنحرفين من كبار المسؤولين.

الهوامش :

1- النزاهة والشفافية / هيئة النزاهة للبحوث والدراسات / مجلة علمية نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهة / كانون الاول / 2013، السنة الرابعة، العدد السادس، رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (1169)، ص3.

2- المدهون، لؤي، **منظمة الشفافية العالمية، يدا" بيد من آجل مكافحة آفة العصر**، الموقع الالكتروني www dw-world0de

3- paoIo M auro (Corru ption and growth) quarterIy journaI of Ec onomic VoI 681 - 682 . 100 No , 3 Auqust 1995 pp

1- مجلة النزاهة والشفافية / مجلة علمية نصف سنوية للبحوث والدراسات، تصدر عن هيئة النزاهة، السنة الرابعة / العدد (6)، ص 13.

2- المدهون، نفس المصدر السابق، ص18.

3- داود خيرالله، **الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها** - مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر /2004، ص67.

4- المدهون، لؤي، منظمة الشفافية العالمية، **يدا" بيد من أجل مكافحة آفة العصر**، الموقع الالكتروني www . dw – world. de .

5- عبد الرسول، رغد علي، **الفساد الاداري ودور الشفافية في معالجته**، ص6.

6- نفس المصدر، عبدالرسول، ص10

7-مقابلة مع السيد علي الشبوط، الناطق الرسمي باسم رئيس هيئة النزاهة العامة بتاريخ 2005/9/4.

8-الوائلي، ياسر خالد بركات، الفساد الاداري، مفهومه، مظاهره، اسبابه، مجلة النبأ الثقافية الشهرية، العدد 80، كانون الثاني، 2006.

9- أسار، فخري عبداللطيف، **أثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري**، بحث للمديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي.

10- اللاذقي، د. سامر، ظاهرة الفساد في المجتمعات الشرق الاوسطية، موقع مشروع ثروة الالكتروني، بتاريخ 5/تموز/2005.

11- كراس النزاهة والشفافية والفساد، دائرة التعليم والعلاقات العامة، هيئة النزاهة العامة، 2006، ص3
12- نفس المصدر السابق، كراس النزاهة، ص4 0
13- وتوت، د0 علي، **توصيف ظاهرة الفساد** النموذج الالكتروني، frends ،of demo cracy net ، www ،me
14- **استراتيجيات مكافحة الفساد** الائتلاف من اجل النزاهة أو المساءلة – امان، نشرة منشورة على الموقع الالكتروني للائتلاف.
15- كراس النزاهة والشفافية والفساد،، دائرة التعليم والعلاقات العامة، هيئة النزاهة العامة، 2006، ص6
16- مارك هاينز دانيال، **عالم محفوف بالمخاطر، استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب : ادهم شاكر عظيمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص306.
17- ابو ديه، د. احمد، الفساد وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، القدس، 2004، ص7.
16-أبو ديه، د. احمد، **الفساد الداء والدواء**، منشورات الائتلاف من آجل النزاهة والمساءلة –أمان، القدس، 2004، ص7.
17-نفس المصدر، ابو ديه، ص10.
18-مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، مجلة علمية، نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهة، السنة الثالثة، حزيران / 2012.
19-نفس المصدر، ابو ديه، ص5.
20-الذهبي، د0 محمد جاسم، **الفساد الاداري والمالي في العراق، تكلفته الاقتصادية والاجتماعية**،الجزء الاول من الندوات العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.
21-**آراء في الفساد 00 الأسباب والنتائج**(مقالة)، بوريس بيجو فيتش، مجلة – الخاصة، http://wwwKcipe- arabla . org
22-الامم المتحدة، **الفساد في الحكومة**، تقرير الندوة الاقليمية المنعقدة في لاهاي، لدائرة التعاون الفني للتنمية، نيويورك، 1989، ترجمة ، نادر أبو شيخة، المنظمة العربية للتنمية، ص49.
23-انطوان عسرة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، ديسمبر، 2004.
24-القره غولي، حسن عليوي، **الشفافية والمساءلة وآليات مكافحة الفساد**، المفتش العام في وزارة التخطيط، 2006، ص8.
25-الموسوي، د. جواد، **اصلاح النظام الاداري في العراق**، المركز العراقي لمكافحة الفساد الاداري، ص8.
26-ابو ديه، **الفساد سبله وآليات مكافحته**، ص9.
27-قانون ديوان الرقابة المالية، الامر 77، جريدة الوقائع العراقية، العدد / 3983، حزيران / 2004، صص 99- 104.

المصادر :

المصادر باللغة العربية :

1- المدهون، لؤي، **منظمة الشفافية العالمية، يدا" بيد من آجل مكافحة آفة العصر**، الموقع الالكتروني www dw-world0de

2- أسار، فخري عبد اللطيف، **أثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري**، بحث للمديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي 0

3- اللاذقي، د0 سامر، **ظاهرة الفساد في المجتمعات الشرق أوسطية**، موقع مشروع ثروة الالكتروني، بتاريخ 5/ تموز / 2005 0

4- **استراتيجيات مكافحة الفساد**، الأئتلاف من آجل النزاهة أو المساءلة – أمان، نشرة منشورة على الموقع الالكتروني للائتلاف 0

5- آبو ديه، د0احمد، **الفساد وآليات مكافحتة**، منشورات الائتلاف من آجل النزاهة والمساءلة، القدس، 2004، ص7 0

6- أبو ديه، د0 احمد، **الفساد الداء والدواء**، منشورات الائتلاف من آجل النزاهة والمساءلة –أمان، القدس، 2004، ص7 0

7- الفطاطة، محمود، **محاربة الفساد الصورة الاخرى للهلاك**، 2007

8- الذهبي، د0 محمد جاسم، **الفساد الاداري والمالي في العراق، تكلفته الاقتصادية والاجتماعية**،الجزء الاول من الندوات العلمية لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005.

9- **آراء في الفساد 00 الأسباب والنتائج**(مقالة)، بوريس بيجو فيتش، مجلة – الخاصة، http://wwwKcipe- arabla . org

10- الامم المتحدة، **الفساد في الحكومة**، تقرير الندوة الاقليمية المنعقدة في لاهاي، لدائرة التعاون الفني للتنمية، نيويورك، 1989، ترجمة ، نادر أبو شيخة، المنظمة العربية للتنمية، ص49.

11- انطوان عسرة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 310، ديسمبر، 2004.

12- القرغولي، حسن عليوي، **الشفافية والمساءلة وآليات مكافحة الفساد**، المفتش العام في وزارة التخطيط، 2006، ص8.

13- الموسوي، د. جواد، **اصلاح النظام الاداري في العراق**، المركز العراقي لمكافحة الفساد الاداري، ص8.

14- الوائلي، ياسر خالد بركات، **الفساد الاداري، مفهومه ومظاهره واسبابه**، مجلة النبأ الثقافية الشهرية، العدد 80، كانون الثاني، 2006.

15- عبدالرسول، رغد علي، **الفساد الاداري ودور الشفافية في معالجته**.

16- داود خيرالله، **الفساد مظاهره عالمية وآليات ضبطها**– مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر / 2004، ص67.

17- وتوت، د. علي، توصيف ظاهرة الفساد، النموذج الالكتروني، friends of demo cracy www net me //

18- مارك هاينز دانيال، **عالم محفوف بالمخاطر، استراتيجيات الجيل القادم في عصر العولمة**، تعريب : آدهم شاكر عظيمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص306.

19- قانون ديوان الرقابة المالية، الامر 77، جريدة الوقائع العراقية، العدد / 3983، حزيران / 2004، صص 99- 104.

20- قانون المفتشين العموميين العراقيين، الامر 57، جريدة، الوقائع الرسمية، العدد / 3982، حزيران / 2004، صص47- 54.

21- قانون هيئة النزاهة العامة في العراق، الامر 55، جريدة الوقائع العراقية، العدد / 3981، 39، مارس / 2004، صص57- 71.

22- كراس النزاهة والشفافية والفساد، هيئة النزاهة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، 2006، ص4

23- مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، مجلة علمية، نصف سنوية، تصدر عن هيئة النزاهة، السنة الثالثة، حزيران / 2012.

المصادر باللغة الانجليزية :

paoIo Maure (corruptiou and growth) quarterIy journaI of Economic VoI 100 N0 3 August 1995 pp 681 – 682